

Distr.
GENERAL

A/54/442
5 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٩٩ (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرون المعنية
باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولا - مقدمة ١ - ٤
٣	ثانيا - عملية الاستعراض والتقييم ٥ - ١٩
٣	ألف - الاجتماعات التقنية والمشاورات الإقليمية ٦ - ٨
٤	باء - محفل لاهاي ٩ - ١١
٥	جيم - البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٢ - ١٩
٦	ثالثا - الدورة الاستثنائية ٢٠ - ٢٥
٦	ألف - اللجنة التحضيرية ٢٠ - ٢٢
٧	باء - الإجراءات الأساسية ٢٣ - ٢٥
٩	رابعا - الخطوات التالية ٢٦ - ٣٠

أولا - مقدمة

١ - أُعِد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن الدورة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد عُقدت الدورة الاستثنائية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩. وخلال الجلسات العامة التي عقدتها الجمعية العامة، أُلقيت بيانات من جانب ١٥٢ دولة من الدول الأعضاء و ١٠ مراقبين و ٣ منظمات غير حكومية. وفي افتتاح الدورة، أبرز الأمين العام العلاقة بين السكان والتنمية، وأثنى على المؤتمر لتشجيعه الفهم الكامل لهذه التفاعلات. وأبرز الأمين العام الارتباط القائم بين الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان، وحث على بذل الجهود من أجل تنفيذ برنامج العمل بالكامل، وخاصة بالنسبة لمستويات الموارد المالية التي اتُّفق عليها في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٢ - وأنشأت الجمعية العامة في الجلسة العامة الأولى لدورتها الاستثنائية الحادية والعشرين لجنة مخصصة جامعة للنظر في البند ٨ من جدول الأعمال، وهو البند المعنون "الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وفيما يتصل بنظر اللجنة المخصصة في هذا البند من جدول الأعمال، كان معروضا عليها تقرير لجنة السكان والتنمية بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية. وقد انتُخب سعادة السيد أنوارول شودري (بنغلاديش)، الذي عمل كرئيس للجنة التحضيرية، رئيساً للجنة المخصصة. وخلال فترة الثلاثة أيام، عقدت اللجنة المخصصة أربعة اجتماعات رسمية وعدداً من الاجتماعات غير الرسمية للتفاوض بشأن المقترحات المتعلقة بالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. وخلال الاجتماعات الرسمية، ألقى ببيانات ممثلو ١٢ وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة حكومية دولية واحدة و ١١ منظمة غير حكومية.

٣ - وقررت اللجنة المخصصة، في جلستها الرسمية الرابعة التي عقدت في ١ تموز/يوليه، بعد المفاوضات التي أجريت في الاجتماعات غير الرسمية، وإذ أحاطت علماً بالتحفظات التي أعربت عنها الأرجنتين ونيكاراغوا، أن توصي الجمعية العامة باعتماد نص عنوانه "مقترحات تتعلق بالإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"، واقرحت مشروع قرار كي يُعتمد في الدورة الاستثنائية. وبعد اعتماد "تقرير اللجنة المخصصة الجامعة للدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة"، (الوثيقة A/S-21/5)، أعربت خمسة وفود عن تحفظات^(١). وفيما بعد، اعتُمد بتوافق الآراء، في الجلسة الختامية العامة للدورة الاستثنائية، القرار المتعلق بالإجراءات الأساسية (الوثيقة A/S-21/5/Add.1). وبعد اعتماد القرار، أدلت ١٣ دولة ببيانات تفسيرية أو أعربت عن تحفظات^(٢).

٤ - وهذا التقرير يستعرض باختصار بعض جوانب ووقائع عملية الاستعراض ويركز على الإجراءات الأساسية الواردة في الوثيقة A/S-21/5/Add.1. ويبرز التقرير أيضاً بعض النتائج المتعلقة بما تحقق من تقدم وما صودف من عقبات حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل.

ثانيا - عملية الاستعراض والتقييم

٥ - اتسمت عملية إجراء الاستعراض والتقييم وانعقاد الدورة الخاصة بمشاركة واسعة من جانب منظومة الأمم المتحدة وباشتراك مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني. وبصفة خاصة، كان هناك تعاون وثيق بين شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد قامت منظمات الأمم المتحدة، كما قام ممثلو المجتمع المدني، بدور نشيط في اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، وكذلك في المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (شباط/فبراير ١٩٩٩). وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، عُقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، كما أن الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية عقدت اجتماعات دورية منتظمة في المقر لتبادل المعلومات. وقامت المكاتب الميدانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بعقد اجتماعات على المستوى القطري للتزويد بالمعلومات. وهذا النهج القائم على المشاركة والشفافية، الذي جرى على أساسه عقد جميع الاجتماعات وإجراء المفاوضات، أسهم بدرجة كبيرة في نجاح عملية الاستعراض والدورة الاستثنائية.

ألف - الاجتماعات التقنية والمشاورات الإقليمية

٦ - كان تركيز الأعمال المتعلقة باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل منصبا في الأساس على التغييرات المتعلقة بالسياسة وعلى الخبرات العملية على المستوى القطري وذلك لتحديد العوامل المساعدة والعقبات التي صودفت خلال فترة السنوات الخمس الأولى التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهذه الخبرات المحددة وفُرت أساسا لتحديد الإجراءات الأخرى اللازمة للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل ولضبط مساره.

٧ - واجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية، التي عُقدت برعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، أتاحت الفرصة لإجراء دراسة متعمقة لتنفيذ برنامج العمل. وهذه الاجتماعات شملت ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن: الصحة الإنجابية للمراهقين (١٤-١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، نيويورك، الولايات المتحدة)؛ وكفالة الحقوق الإنجابية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية وتمكين المرأة ومشاركة الذكور وحقوق الإنسان (٢٢-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كمبالا، أوغندا)؛ وإشراك المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل (٢٧-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، دكا، بنغلاديش)؛ وأربع ندوات تقنية بشأن ما يلي: الهجرة الدولية والتنمية (٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، لاهاي، هولندا)؛ والسكان والشيخوخة (٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بروكسل، بلجيكا)؛ وخدمات الصحة الإنجابية في حالات الأزمات (٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ران، فرنسا)؛ والتغير السكاني والتنمية الاقتصادية (٢-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بيلادجيو، إيطاليا).

٨ - وفي اجتماعات التشاور الإقليمية، التي عقدتها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، أجريت عمليات استعراض وتقييم لبرنامج العمل. وقد حددت الاجتماعات التقدم الذي تحقق والعوائق التي

صودفت، واقتُرحت الإجراءات الأساسية التي ينبغي اتخاذها مستقبلاً في كل منطقة في السياق الخاص بها. ويرد في التقرير الذي قُدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين (A/53/407)، عرض تفصيلي لوقائع اجتماعات المائدة المستديرة والاجتماعات التقنية والإقليمية.

باء - محفل لاهاي

٩ - اعتمد المحفل الدولي المعني بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المعروف بمحفل لاهاي) الذي عقد في لاهاي في الفترة من ٨ إلى ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩ على نتائج الاجتماعات التقنية والإقليمية في صياغة التوصيات التي لها صلة من الناحية العملية بالمراحل المقبلة لتنفيذ برنامج العمل. ومحفل لاهاي، الذي نظمته صندوق الأمم المتحدة للسكان واستضافته حكومة هولندا، جمع بين مجموعة كبيرة من الشركاء، وهي مجموعة شملت وزراء ومسؤولين حكوميين على مستوى عالٍ من ١٧٧ بلداً ومنطقة، وبرلمانيين وممثلين عن المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية، وكذلك ممثلين عن الشباب ووسائل الإعلام.

١٠ - وانعقاد المحفل سبقتة ثلاثة اجتماعات لمجموعات المشاركين الرئيسيين التي تعهدت بتنفيذ برنامج العمل، وهي: المنتدى الدولي للبرلمانيين بشأن السكان والتنمية (٤-٦ شباط/فبراير ١٩٩٩)؛ ومنتدى المنظمات غير الحكومية (٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩) الذي أتاح للمنظمات غير الحكومية فرصة لصياغة إسهامها في المحفل وفي الدورة الاستثنائية؛ ومنتدى الشباب (٦ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩) الذي عكّد لبحث الكيفية التي سيلبي بها تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حاجات الشباب.

١١ - وتضمن تقرير محفل لاهاي تقييماً للتقدم الذي تحقق حتى الآن في خمسة مجالات موضوعية تناولتها اللجنة الرئيسية للمحفل وهي: (أ) خلق بيئة مواتية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ و (ب) تعزيز المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (ج) تشجيع الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والحقوق الإنجابية؛ و (د) تعزيز الشراكات؛ و (هـ) تعبئة الموارد ورصدها لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. وحدد تقرير المحفل الإجراءات التي يتعين اتخاذها في كل مجال من هذه المجالات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل. وقد قُدّم التقرير إلى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية، واعتمد عليه في إعداد التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الدورة الاستثنائية والذي يتضمن مقترحات بشأن الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

جيم - البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢ - أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان بحثاً ميدانياً عالمياً في منتصف عام ١٩٩٨ لتقييم ما تحقق من تقدم وما صودف من عقبات في تنفيذ برنامج العمل. وقد تركّز البحث على المجالات الرئيسية التالية: السياسات والبرامج في مجال السكان والتنمية؛ وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والحقوق الإنجابية والرعاية الصحية الإنجابية؛ والشراكات الحكومية والتعاون مع المجتمع المدني. وبلغ مجموع الردود التي وردت من بلدان نامية ومن بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ١١٤ رداً، كما أرسل ١٨ بلداً من البلدان المتقدمة النمو تقارير عن الخبرات التي اكتسبتها.

التقدم الذي تحقق

١٣ - خلص تقرير البحث الميداني الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨ إلى أن تنفيذ برنامج العمل قد حقق نتائج محددة، وأن تلك النتائج شملت دمج اهتمامات السكان في الاستراتيجيات الإنمائية، والتغييرات المؤسسية التي ينبغي إدخالها لتسهيل تنفيذ برنامج العمل؛ والتغييرات السياسية والتشريعية والمؤسسية التي ينبغي إدخالها في مجالات السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية؛ والإقرار بضرورة تعزيز دور المجتمع المدني؛ وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية؛ وتحسين المشاركة فيما بين الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

١٤ - وبدأت البلدان في تنفيذ مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة على مستويات وضع السياسات واتخاذ القرارات، وتحقيق تقدم بالنسبة للدعوة إلى حماية رفاه الفتيات. وقد أصدرت بعض البلدان تشريعات تجرم ارتكاب العنف ضد المرأة، مع التركيز بشكل خاص على وقف الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٥ - وقبلت البلدان جميعها مفهوم الصحة الإنجابية، ويجري الآن دمج برامج تنظيم الأسرة التي كانت في السابق برامج منفصلة في مجموعات شاملة للصحة الإنجابية، وهي مجموعات متاحة على مستوى الرعاية الصحية الأولية. والصحة الإنجابية أصبح يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها مجال له أولوية في الخدمات الصحية في حالات الطوارئ. وبدأت بعض البلدان في تلبية حاجات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين واتخذت بعض التدابير المحددة لتعزيز مشاركة الذكور في جوانب الصحة الجنسية والإنجابية من خلال حملات التأييد. وقد تحقق بعض التقدم في إتاحة الوصول إلى مجموعة كاملة من وسائل مأمونة ومضمونة لتنظيم الأسرة، كما أتيحت مجموعة واسعة من خيارات منع الحمل. وهناك أيضاً وعي متزايد بمخاطر وفيات الأمهات وإصابتهم بالأمراض وبالاغتراف بهذه المخاطر كمسألة تتعلق بالتنمية وحقوق الإنسان.

١٦ - وإقراراً بأهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل، اعتمدت حكومات كثيرة تدابير هامة لتعزيز مشاركة جماعات المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها. وقد اتخذت بعض

الحكومات تدابير لتعزيز القدرة المؤسسية للمجتمع المدني بما في ذلك توفير الأموال وإزالة القيود القانونية. واتخذ البرلمان إجراءات اعتماد تشريع بشأن الصحة الإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس، وكان لهم دور فعال في ضمان توفير مخصصات في الميزانيات الوطنية من أجل مسألة السكان والتنمية.

العقبات التي صودفت

١٧ - لا يزال النقص الخطير في الموارد المالية يمثل واحدة من العقبات الأساسية التي تعترض التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. والتمويل الذي تقدمه الجهات المانحة للأنشطة السكانية أصبح ثابتاً، وهو يقل كثيراً عن المبلغ الذي اتُفق في القاهرة على أن يقدم بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ١٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٨ - وحققت البلدان النامية بعض التقدم في زيادة الجزء المخصص من الميزانيات المحلية للسكان. ولسوء الحظ فإن تعبئة الموارد المحلية لمواجهة الأزمات والاختلالات المالية قد أعاق الجهود التي تبذل لتوفير الموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالسكان.

١٩ - وعلى الرغم من أنه قد أحرز بعض التقدم فإن هناك بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي لا تزال تعوق التحقيق الكامل للمساواة والعدل بين الجنسين. ولا تزال المرأة تواجه العنف في جميع مراحل حياتها، كما أن مستوى الفقر بين الأسر التي تعولها نساء لا يزال مرتفعاً بشكل غير متناسب. وقد أدى تأنيث الفقر إلى زيادة أشكال من العنف مثل الاتجار بالنساء والبغاء القسري. ولا يزال تمثيل النساء في مواقع السلطة واتخاذ القرارات ناقصاً بدرجة كبيرة، كما أن الأجور التي يحصلن عليها عن العمل الذي له نفس القيمة تكون عادة أقل. وفي كثير من المجتمعات، يفضل الأبناء على البنات عند الاختيار. وفي أحيان كثيرة يؤدي نقص آليات التنسيق وعدم توفر التمويل إلى ضعف التعاون بين الحكومة ومجموعات المجتمع المدني. وفي كثير من الأحيان لا تكون هناك أطر قانونية واضحة أو لوائح أو مبادئ توجيهية تسهل إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية. كذلك فإن نقص الموارد البشرية والمالية وعدم توفر قدرات تقنية لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية يعوقان أيضاً إقامة شراكات فعالة. ومشاركة القطاع الخاص في الأنشطة السكانية والإنمائية لا تزال غير كاملة.

ثالثاً - الدورة الاستثنائية

ألف - اللجنة التحضيرية

٢٠ - عملت لجنة السكان والتنمية التي اجتمعت في دورة مفتوحة باب العضوية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٤ آذار/ مارس إلى ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بوصفها الهيئة التحضيرية للدورة الاستثنائية. وكان معروضاً على اللجنة التحضيرية وثيقتا معلومات: "استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (E/CN.9/1999/PC/2)؛ و "تقرير المحفل الدولي المعني

بالاستعراض والتقييم العمليين لتنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/3)؛ ووثيقة قدمت للنظر فيها، وهي الوثيقة المعنونة "مقترحات تتعلق بالإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/1999/PC/4). وقد استخدم التقرير الأخير كأساس لصياغة وثيقة ستقدم إلى الدورة الاستثنائية. وعلى الرغم من أن اللجنة التحضيرية قد توصلت إلى اتفاق بشأن عدد من فروع تلك الوثيقة فقد رأت أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفاوض بشأن فروع أخرى معينة. ولهذا فإن اللجنة اتفقت على أن تجتمع لإجراء مشاورات غير رسمية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٢١ - وخلال تلك المشاورات غير الرسمية، اعتمد عدد من الفقرات، بشرط الاستشارة؛ غير أنه كانت هناك بعض المسائل المنطوية على مشكلات - مثل مسائل المراهقين ووسائل تنظيم الأسرة والإجهاض وتعبئة الموارد - وهي مسائل لم يكن من الممكن استكمال المفاوضات التي جرت بشأنها. وتقرر أن تجتمع اللجنة التحضيرية من جديد قبل انعقاد الدورة الاستثنائية بأربعة أيام، (٢٤ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه). وعندما اختتمت أعمال اللجنة التحضيرية في ٢٩ حزيران/يونيه، كانت لا تزال هناك بعض الفقرات التي توجد خلافات بشأنها. وقد تركت مسألة حل تلك الخلافات للجنة المخصصة الجامعة.

٢٢ - ونظرت أيضا لجنة السكان والتنمية، بوصفها اللجنة التحضيرية، في ترتيبات اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية. ومع ملاحظة أنه وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٨/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ١٨٣/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ دُعي رئيس الجمعية العامة إلى أن يقترح على الدول الأعضاء، بالتشاور مع تلك الدول، الطرائق المناسبة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية على نحو فعّال، فإن اللجنة قررت أن تدعو لحضور الدورة الاستثنائية المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعتمدة بالفعل لدى المؤتمر الدولي و/أو اللجنة التحضيرية. وقررت اللجنة أيضا أن تتولى لجنة مؤلفة من هيئة مكتب اللجنة التحضيرية والأمانة العامة النظر في اعتماد وثائق تفويض المنظمات غير الحكومية الأخرى المهمة، بما فيها المنظمات التي قدمت طلبات للحصول على مركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بحلول ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩، بحيث تقدم اللجنة توصيات ملائمة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها المستأنفة لاتخاذ قرار في هذا الشأن شريطة أن تكون طلبات اعتماد وثائق التفويض مصحوبة بمعلومات عن كفاءة المنظمة وعلاقتها بالموضوعات التي تبحثها الدورة الاستثنائية.

باء - الإجراءات الأساسية

٢٣ - في الجلسة العامة الختامية التي عقدت في وقت متأخر من يوم ٢ تموز/يوليه، اعتمدت الدول الأعضاء المشاركة في الدورة الاستثنائية، بتوافق الآراء، الوثيقة المعنونة "الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (A/S-21/5/Add.1). وهذه الوثيقة الشاملة، التي تم التوصل

إليها من خلال مفاوضات مطولة، أكدت برنامج العمل وحقت تقدماً في عدد من النقاط التي تستحق الذكر. وعلى سبيل المثال فإن الوثيقة قد لفتت الانتباه إلى أوجه القلق المتعلقة بالسكان والتنمية، وأشارت إلى الارتباط القائم بين السكان والنمو الاقتصادي والبيئة. وقد أقرت الوثيقة بالآثار التي تترتب على تغير الهيكل العمري وشيخوخة السكان وأبرزت وجود حاجة ملحة إلى وضع سياسات وبرامج لمعالجة أسباب الهجرة الدولية والهجرة الداخلية والتوسع العمراني والاختلالات التي تنتج عنها. وقد دعت الدورة الاستثنائية الحكومات إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وخاصة التحرر من التعرض للقسر والتمييز والعنف، بما في ذلك الممارسات الضارة والاستغلال الجنسي، وحماية وتعزيز تلك الحقوق، من خلال وضع سياسات وتشريعات تراعي الفروق بين الجنسين، وتنفيذ تلك السياسات والتشريعات وإعمالها بشكل فعال.

٢٤ - ودعت الدورة الخاصة إلى تكثيف الإجراءات المتخذة في المجالات التالية: الصحة الإنجابية والجنسية؛ ووفيات الأمهات؛ واحتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين؛ وتقليل حالات الإجهاض ومعالجة الآثار الصحية للإجهاض غير المأمون؛ والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ والمسائل المتعلقة بالفروق بين الجنسين؛ والتعليم. وأوصت الدورة الاستثنائية بمؤشرات مرجعية جديدة في عدد من المجالات الرئيسية:

(أ) خفض معدلات الأمية لدى النساء والرجال والوصول بها بحلول عام ٢٠٠٥ إلى النصف مقارنة بمعدلات عام ١٩٩٠؛ والوصول بنسبة القيد الصافية في المدارس الابتدائية للأطفال من الجنسين بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٩٠ في المائة على الأقل؛

(ب) ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥، أن توفر نسبة ٦٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الأسرة أكبر مجموعة ممكنة من الوسائل المأمونة والفعالة لتنظيم الأسرة، وخدمات التوليد الأساسية، والوقاية من التهابات الجهاز التناسلي ومعالجتها، بما في ذلك الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وإتاحة الوسائل العازلة للوقاية من العدوى؛ وينبغي بحلول عام ٢٠١٠ أن تكون نسبة ٨٠ في المائة من تلك المرافق قادراً على توفير تلك الخدمات وأن تزيد النسبة إلى مائة في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥، أن تصل نسبة الولادات التي تشرف عليها قابلات ماهرات إلى ٤٠ في المائة على الأقل في البلدان التي يبلغ فيها معدل وفيات الأمهات مستوى مرتفعاً للغاية وإلى ٨٠ في المائة على مستوى العالم؛ وينبغي أن تصل النسبتان إلى ٥٠ في المائة و ٨٥ في المائة، على الترتيب، بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٦٠ في المائة و ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(د) ينبغي تقليص التفاوت بين نسبة الأشخاص الذين يستخدمون وسائل منع الحمل ونسبة الأشخاص الذين يبدون رغبتهم في المباشرة بين الولادات أو في تحديد حجم أسرهم بما لا يقل عن نسبة

٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ ونسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ ونسبة مائة في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي السعي إلى تحقيق هذا الهدف، ينبغي ألا تستخدم أهداف أو حصص ينبغي تحقيقها؛

(هـ) لتقليل احتمال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ينبغي بحلول عام ٢٠٠٥ أن تتاح لنسبة ٩٠ في المائة على الأقل من الشبان والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة الحصول على وسائل الوقاية، مثل رفال الإناث والذكور، والاختبار الطوعي، وتقديم المشورة، والمتابعة، وأن تزيد النسبة إلى ٩٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٠. وينبغي خفض معدلات إصابة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان إصابة بحلول عام ٢٠٠٥ وبنسبة ٢٥ في المائة على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠.

٢٥ - وإقراراً بأن الموارد المالية لها أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي والوصول إلى المؤشرات المرجعية الأكثر طموحاً فإن الدورة الاستثنائية قد حثت البلدان النامية على مضاعفة جهودها من أجل تعبئة الأموال وفقاً للمستويات التي اتفق عليها في القاهرة. ودعت الدورة الاستثنائية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى تأكيد التزامها بتحقيق أهداف المؤتمر ومواصلة تعبئة الموارد المحلية. وأكدت الدورة الاستثنائية من جديد أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والتقنية اللازمة لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تنفيذ برنامج العمل. وحثت الدورة الاستثنائية على إيلاء اهتمام خاص للبلدان الأفريقية والبلدان التي تعاني من آثار الحالات الطارئة والأزمات المالية. وقد أشير إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرة ٢٠/٢٠ كوسيلتين لتحقيق الأهداف السكانية وأهداف القطاع الاجتماعي.

رابعاً - الخطوات التالية

٢٦ - اعتبر على نطاق واسع أن الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة تمثل واحدة من المحاولات التي حققت نجاحاً بالغاً. وقد أظهرت الدورة الاستثنائية فعالية الأمم المتحدة في تحقيق توافق عالمي في الآراء من خلال المناقشة الصريحة والشاملة. وشهدت الدورة الاستثنائية أوج النجاح الكبير الذي تحقق طوال خمس سنوات في تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة بشأن السكان كمسألة إنمائية تهم البلدان جميعها. وقد حققت الدورة الاستثنائية النجاح بصفة خاصة في إشراك مجموعات المجتمع الدولي بشكل فعال، وظهر ذلك بوضوح في أن ثلاثة من ممثلي المنظمات غير الحكومية ألقوا بيانات في الجلسة العامة الختامية.

٢٧ - وأكدت الدورة الاستثنائية الالتزامات التي جرى التعهد بها في القاهرة في عام ١٩٩٤. والتقدم الذي تحقق في السنوات الخمس الأولى يوفر أساساً مشجعاً يمكن الاعتماد عليه. غير أنه لا تزال هناك تحديات هائلة. ويجب أن توضع مسألة تعبئة الموارد للأنشطة السكانية على رأس جدول أعمال التنمية العالمية إذا ما أريد أن ينفذ المجتمع الدولي هدف المؤتمر الدولي ومقاصده.

٢٨ - والتقرير المقدم بشأن الإجراءات الأساسية (A/S-21/5/Add.1) يوفر دليلاً عملياً لتركيز جهود التنفيذ وتكثيفها. وسوف تجتمع في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع وذلك لمناقشة أفضل طريقة يمكن بها للوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة أن تواصل تعاونها الفعال، وخاصة على المستوى القطري، من أجل تعزيز مواصلة تنفيذ برنامج العمل. وسوف تحاول فرقة العمل أيضاً تحديد مؤشرات جديدة ممكنة كي تناظر المؤشرات المرجعية التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية وتحديث المؤشرات القائمة التي سبق الاتفاق عليها.

٢٩ - وفي السنوات القليلة المقبلة، سيعقد عدد من الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى الخمسين لمؤتمرات واجتماعات قمة أخرى رئيسية عقدتها الأمم المتحدة. ويجري بذل الجهود للعمل مع الأمانات المناظرة لتلك المناسبات وذلك من أجل نقل "الدروس المستفادة" من الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين. وتحقيقاً لهذا الهدف، جرى بالفعل عقد اجتماع لتزويد بالمعلومات المتعلقة بالمسائل التنظيمية والموضوعية مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تتولى مسؤولية الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين وذلك من أجل استعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩)؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سيكون عنوانها "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وبتخاذ مبادرات إضافية (٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩). كذلك فإنه سيعقد اجتماع للجنة التنسيق الإدارية في دورتها الثانية (٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) لتزويد اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالدورة الاستثنائية الحادية والعشرين.

٣٠ - وينبغي أن يتحول الانتباه الآن نحو الخيارات الممكنة للاحتفال في عام ٢٠٠٤ بالذكرى العاشرة لاعتماد برنامج العمل. وقد أوصى مكتب لجنة السكان والتنمية في الاجتماع الذي عقده بين الدورتين في عام ١٩٩٩ بأن تناقش اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين الخيارات المتعلقة بالاحتفال الذي سيجري في عام ٢٠٠٤.

الحواشي

(١) الأرجنتين، والجماهيرية العربية الليبية، والسودان، وغواتيمالا، ونيكاراغوا.

(٢) الأردن، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والصين، وقطر، والكرسي الرسولي، والكويت، ومالطة، ومصر، والمغرب، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن.

— — — — —